الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-72
25 فبراير 2002
الأصل: بالفرنسية

البنود 2 و3 و4 و5 و6 من جدول الأعمال

الجلسة العامة اللجنة 4، اللجنة 5

الشركة الوطنية للاتصالات في السنغال (SONATEL)

مساهمة في أعمال المؤتمر

أولاً– تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-98)

تعزيز مشاركة البلدان الإفريقية في أعمال لجان الدراسات

قد تبين أن مشاركة البلدان النامية في لجان الدراسات ضعيفة كماً ونوعاً. فعلى الرغم من اعتماد القرار رقم 5 من قبل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)، يبقى عدد المساهمات ونوعيتها ضعيفين جداً. إن البلدان النامية معنية بأعمال لجان الدراسات أكثر من أي طرف آخر، فمن الضروري إذن مشاركتها بشكل فعال في أعمال هذه اللجان، ليس فقط لكي تؤخذ في الاعتبار بشكل صحيح احتياجاتها وآراءها، ولكن أيضاً من أجل التطبيق الجيد لنتائج الدراسات.

وفيما يتعلق ببعض المسائل الصعبة أو المعقدة، ينبغي أن تسبق أعمال لجان الدراسات، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية، حلقات دراسية وحلقات عمل لتحسين مستوى ونوعية المشاركة.

ومن أجل تعزيز المشاركة ينبغي التركيز على ما يأتي:

- استحداث مجموعات من الخبراء إقليمية أو دون الإقليمية؛
- أن تتم الأعمال التحضيرية على المستوى الإقليمي بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات التي ينبغي أن تقوم بأعمال التنسيق والمتابعة؛
- تعيين أعضاء جدد للقطاعات يتم اختيارهم من القطاع الخاص ومن مشغلي الاتصالات الجدد، أو من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، ومن الشركات المتوسطة والصغيرة وفق سياسة وإجراءات هادفة وبدعم من الإدارات أو الهيئات التنظيمية؛
- تعزيز التواجد الإقليمي وذلك بتزويد المكاتب الإقليمية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات ببرامج متخصصة ووسائل تمكنها من تشغيل مجموعات إقليمية من الخبراء؛
- التعاون والمشاركة مع المنظمات الإقليمية.

الحد من حجم الوثائق

من بين الميادين التي ينبغي تحسينها من أجل ترشيد النفقات في مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، مسألة الحد من حجم الوثائق، التي تستحق اهتماماً خاصاً وذلك لأهمية هذا الباب المتزايدة. إن كمية الوثائق الموزعة خلال اجتماعات ومؤتمرات الاتحاد الدولي لمذهلة حقاً.

ولإيجاد حل لهذه المسألة، أي تحقيق اقتصاد في النفقات من دون عرقلة أعمال الاجتماعات، يمكن الأخذ بالمقترحات الآتية:

- ضمان نشر هذه الوثائق بوسائل إلكترونية وتوفيرها بوضعها على موقع شبكة الويب التابع للاتحاد الدولي للاتصالات؛
- تقليص حجم بعض الوثائق مثل الوثائق الإعلامية؛
- الحد من عدد الوثائق التي توزع على كل دولة عضو وعضو قطاع.

ثانياً – البند الثاني من جدول الأعمال: مسائل السياسة العامة والاستراتيجية

إصلاح قطاع التنمية

نظراً إلى انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات مرة واحدة كل أربع سنوات، وإلى سرعة التطور في ميدان التكنولوجيا، ينبغي توسيع دور واختصاص الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG) ودعمه. إذ ينبغي أن يجتمع هذا الفريق الاستشاري بمعدل مرتين في السنة حتى يتمكن من الإلمام بالمسائل المهمة والعاجلة من أجل أن يقترح حلولاً خلال فترات معقولة. ويستطيع أيضاً أن يعتمد بعض التوصيات، بين مؤتمرين عالميين لتنمية الاتصالات، وإلا فقد تصبح بالية ولا تعود مناسبة حين حصول الموافقة عليها.

ينبغي للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات أن تهتم بشكل أساسي بمسائل الاستراتيجية والسياسة العامة وأن تترك اعتماد التوصيات إلى هيئات أخرى، كما يحدث مع الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) في مكتب تقييس الاتصالات.

من المعترف به أن عمل لجان الدراسات مهم جداً لتنمية الاتصالات، وأن المسائل التي تدرسها والتوصيات التي تعتمدها مفيدة كثيراً بالنسبة للبلدان النامية، إذاً يفضل تحسين نهج العمل في اللجان وفعاليتها إجمالاً.

إن التوصية التي اقترحها فريق العمل المعني بالإصلاح في الاتحاد الدولي للاتصالات بوضع أفرقة مشاريع بدلاً من لجان الدراسات، غير مناسبة ولن تجلب أي تحسين أساسي على سير الأعمال.

ينبغي الاحتفاظ بلجان الدراسات بشكلها الحالي وبنفس اختصاصاتها. مع ذلك، من الضروري إدخال مرونة في عملها ليتسنى إدخال مسائل عاجلة (كما حدث في حالة الاتصالات المتنقلة الدولية (IMT-2000)) أو سحب المسائل التي تغدو لا قيمة لها.

ينبغي للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات أو للجنة المعنية، عند اعتمادهما للمسائل ، أن يحددا مهلة زمنية، في نطاق جدول زمني للأعمال، لاعتماد وإقرار التوصيات المتعلقة بهذه المسائل. وسيساعد هذا على وصول الأجوبة والتوصيات المتعلقة بهذه المسائل في وقت مبكر يكفي لتلبية الاحتياجات.

ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن يتخذ جميع الإجراءات المناسبة لزيادة توعية البلدان النامية، المعنية أكثر من غيرها بالموضوعات قيد الدرس، وأن يدعم مشاركتها الفعلية والفعالة.

الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد

لكي يبقى مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد "الطليعة" في مجال الاتصالات، بشكل عام، في هذه البيئة التي تتسم حالياً بالتحريرية، ينبغي له أن يبذل جهداً لكي يضم أعضاء قطاعات جدداً أو شركاء، أي زبائن أوسع انتشاراً على مستوى شركات الاتصالات الجديدة، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ينبغي أن تمنح الخطة الاستراتيجية لمكتب تنمية الاتصالات (BDT) في الفترة ما بين 2003-2007 الأولوية لتطوير ونمو شبكات الاتصالات وأن تشجع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

وفيما يتعلق بهذا الموضوع فإن برنامج العمل الخاص بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) المسمى "استراتيجية إفريقية من أجل ضمان تنمية دائمة في القرن الحادي والعشرين" يمكن أن يستخدم كمرجع وخط توجيهي.

في بيئة سريعة التطور كبيئة الاتصالات، يصعب جدا وضع خطة تبقى سارية المفعول على مدى أربع سنوات.

ولحل هذا الصعوبة ينبغي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-02) أن:

- يدخل مرونة كافية إلى خطته وأن يفوض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات TDAG بإجراء التصحيحات الضرورية عند اللزوم؛
- يقيم، داخل مكتب تنمية الاتصالات، هيئة دائمة للاستماع إلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاع الذين ينبغي اعتبارهم زبائن. مما يساعد على معرفة احتياجاتهم بشكل دائم من أجل تزويدهم بالحلول.

ثالثاً – البند الثالث من جدول الأعمال: المسائل التشغيلية والتقنية

تنمية البنية التحتية وإدخال التكنولوجيات الجديدة والخدمات الجديدة

تشير إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن من بين البلدان البالغة 45 بلداً وتكوّن إفريقيا في جنوب الصحراء يمتلك 31 بلداً منها كثافة هاتفية تقل عن 1% ويمتلك 16 بلداً منها لديها كثافة هاتفية تقل عن 0,5%. وفضلاً عن ذلك يعيش 67% من السكان في مناطق ريفية يوجد فيها فقط 11,5% من الخطوط الرئيسية. وعند النظر إلى هذه الأرقام يتبين لنا أن إفريقيا في جنوب الصحراء تقف إزاء تحديين: تنمية البنية التحتية وتوفير النفاذ من جانب وتزويد المناطق الريفية والمحرومة بالخدمات من جانب آخر.

ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات كذلك، في سياسته واستراتيجيته لتنمية الاتصالات، أن يحدد أهدافاً ملموسة يمكن تقديرها كمياً في تنمية البنى التحتية ووضع آلية للتحقق من نسبة إنجاز هذه الأهداف.

يرتكز معظم الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أصبح معروفاً أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي محرك التنمية تقدم إمكانات في مجال التجارة والتزويد بالخدمات. والأرقام التي ينشرها الاتحاد الدولي للاتصالات دليل واضح بهذا الخصوص. ويشهد العالم ازدياداً ملحوظاً في جميع الخدمات والتطبيقات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أي التجارة الإلكترونية والبريد الإلكتروني إلخ...

ولإتاحة الفرصة للبلدان النامية للخروج من وضعها الهامشي والاستفادة من إمكانات ومزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن:

- يقدم مساعدة تقنية إلى البلدان المحتاجة لهذه المساعدة ليمنحها الفرصة للتكيف؛
- يساعد في وضع أطر تنظيمية من أجل خلق الظروف المناسبة لمنافسة شريفة وبهذا يزيد من عدد مزودي الخدمات؛

- يسهل حشد الموارد المالية.

إن سوق الاتصالات في إفريقيا واسعة وواعدة. فإفريقيا تمثل حوالي 12% من سكان العالم مع نسبة متوسطة لتوغل الاتصالات قدرها 2,49%. إن نسبة توغل التكنولوجيا الجديدة والخدمات الجديدة ما زالت ضعيفة جداً لأسباب مختلفة.

ولضمان تنمية دائمة للبنى التحتية اللازمة لإدخال التكنولوجيات الجديدة والخدمات الجديدة، ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن يشجع الاستثمار في إفريقيا. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، ينبغي أن تُمنح الأولوية، في الخطة التشغيلية القادمة لمكتب تنمية الاتصالات، لتنفيذ مبادرة مكتب تنمية الاتصالات الجديدة بشأن تمويل تنمية الاتصالات. وينبغي للمبادرة الجديدة أن تقدم الوسائل اللازمة للإحاطة بعوامل المجازفة والسيطرة عليها، ورفع المعوقات كذلك، بغية اجتذاب المستثمرين والقطاع الخاص.

رابعاً – البند السادس من جدول الأعمال: جلسة خاصة عن "الفجوة الرقمية"

تُعرف الفجوة الرقمية على أنها فارق التنمية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويضاف إلى ذلك أيضاً التفاوت الشاسع داخل البلدان النامية وخاصة في المناطق الريفية والفقيرة.

تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مزايا أكيدة وتسهل نمو اقتصاد البلد. لذلك ينبغي للبلدان النامية أن تحاول التزود بالوسائل التي تمكنها من التكيف من أجل تجنب العزلة.

نظراً لمستوى تنمية البنى التحتية ولمستوى التجهيزات المتدني فإن أي سياسة لسد الفجوة الرقمية ينبغي أن:

- تمنح الأولوية لسياسة إنشاء البنى التحتية للاتصالات وتوسيعها؛

- تضع إطاراً تنظيمياً مناسباً يحث على منافسة شريفة ويجتذب القطاع الخاص والمستثمرين. فالأمر يتعلق بالتزويد بالخدمات وتأمين النفاذ إليها، بما في ذلك في المناطق الريفية أو الفقيرة، بأسعار معقولة يستطيع السكان تحملها. إذ ينبغي أن يستفيد جميع السكان من الفرص التي توفرها الثورة الرقمية.

وقد طُرحت مبادرات إيجابية عديدة في العالم، في الوقت الراهن، هدفها الرئيسي سد الفجوة الرقمية. ولمنح البلدان النامية الفرصة لتصبح شريكاً وتستفيد تماماً من الفرص المتاحة ينبغي التنسيق الجيد من أجل خلق تعاون وتقارب، ولكن ينبغي، بشكل خاص، تجنب ازدواجية الجهود.

إن الدور المنتظَر من مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، الذي ينبغي أن يثبت حضوره الفعال في ميدان الاتصالات، هو أن يكون هو الوسيط الحافز في جميع هذه المبادرات والمنسق لها. ومن المفيد جداً كذلك وضع إطار للتعاون والتآزر بين المسؤولين الرئيسيين. والهدف من هذا الإطار هو تحديد استراتيجية مشتركة ومنسجمة لسد الفجوة الرقمية.

_____